تحرُّكات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية: تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل

في غضون الشهور الستة الماضية، بينما انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى البلدان النامية بعد أن اجتاحت البلدان المتقدمة، أجرى صندوق النقد الدولي إصلاحا غير مسبوق في سياساته المعنية بالبلدان منخفضة الدخل تُوِّجَت بإعلان زيادة هائلة في الموارد الجديدة من خلال أدواته الإقراضية المستحدثة. وقد أسفرت هذه الجهود واسعة النطاق عن تحول في طبيعة العلاقة بين الصندوق وبلدانه الأعضاء التي تواصل السعي الحثيث للتغلب على تأثير أزمة لم تشترك في صنعها. وتأتي هذه المبادرة انعكاسا للمشاورات الوثيقة مع البلدان منخفضة الدخل واستجابة لدعوة رؤوساء دول مجموعة العشرين الذين طلبوا اتخاذ إجراءات سريعة على مستوى السياسات لتلبية احتياجات العالم النامي. وأدت جهود الإصلاح إلى تحقيق زيادة هائلة في الأموال المتاحة لهذه البلدان، وإجراء إصلاح شامل في إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق، وترشيد الشرطية المصاحبة لقروض الصندوق، وخفض رسوم الفائدة إلى الصفر على قروض الصندوق الميسرة للبلدان منخفضة الدخل حتى نهاية ٢٠١١.

نشأت الأزمة المالية العالمية في الاقتصادات المتقدمة ثم انتقلت أولا إلى بلدان الأسواق الصاعدة. ولكن **الموجة الثالثة من الأزمة** هددت الإنجازات الاقتصادية البارزة التي حققها الكثير من بلدان الدخل المنخفض على مدار العقد الماضي. وفي تقرير أصدره الصندوق في أوائل العام الجاري حول أثر الأزمة المالية على البلدان منخفضة الدخل نبه إلى أن الأزمة المالية، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء خلال عام ٢٠٠٧، ولَّدت زيادة كبيرة في الاحتياجات التمويلية يتعين على المجتمع الدولي أن يلبيها. ويتعاون الصندوق حاليا مع هذه البلدان كي تتجنب انتكاسة تعود بالملايين من مواطنيها إلى هوة الفقر من جديد.

ويرتكز **رد فعل الصندوق** على زيادة كبيرة في قروض الصندوق الميسرة للبلدان منخفضة الدخل ــ وهي زيادة تجاوزت المستويات التاريخية بأربعة أضعاف خلال العام الماضي. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، وصل مجموع القروض الجديدة التي التزم بها الصندوق من يناير وحتى منتصف يوليو ٢٠٠٩ إلى ٢,٧ مليار دولار مقارنة بمبلغ ١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بالكامل.

واستنادا إلى هذه الجهود، أعلن صندوق النقد الدولي عددا من المبادرات الإضافية:

- وافق الصندوق على **زيادة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة** إلى البلدان منخفضة الدخل لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد والذي يبلغ حوالي ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن

يصل حجم الإقراض في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ فقط إلى ٨ مليار دولار، متجاوزا حجم القروض الإضافية البالغة ٦ مليار دولار والتي دعت مجموعة العشرين إلى منحها من الصندوق في فترة العامين إلى الثلاثة أعوام المقبلة. وسوف تتضمن الموارد الجديدة إيرادات البيع المزمع لجانب من ذهب الصندوق.

- سوف تحصل البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على **إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة** المستحقة للصندوق حتى نهاية ٢٠١١ على أدوات الإقراض الميسر من الصندوق.

- سوف يتضمن الدعم المالي من الصندوق في المستقبل أيضا على **زيادة دائمة في عنصر التيسير**، مع إنشاء آلية لتحديث أسعار الفائدة بعد عام ٢٠١١.

- وافقت البلدان الأعضاء أيضا على تخصيص لوحدات حقوق السحب الخاصة بما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي توزع على جميع البلدان الأعضاء حسب حصص عضويتها في الصندوق. ومؤدى ذلك تخصيص ما يزيد على ١٨ **مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان منخفضة الدخل** بهدف زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي وتخفيف ضغوطها التمويلية.

- أنشأ صندوق النقد الدولي **هيكلا جديدا لتسهيلات التمويل الميسر**. وبناء على ذلك، سوف تصبح هذه التسهيلات أكثر مرونة وملاءمة للتنوع المتزايد الذي تتسم به البلدان منخفضة الدخل. وهذه الأدوات الجديدة هي: **التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility)**، الذي يوفر الدعم المرن في الأجل المتوسط؛ و**تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility)**، الذي يوجه للاحتياجات قصيرة الأجل والاحتياجات الوقائية؛ و**التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility)**، الذي يقدم الدعم الطارئ على أساس من الشرطية المحدودة. وقد أنشئت هذه الأدوات الجديدة في سياق الصندوق الاستئماني الجديد للنمو والحد من الفقر (Poverty Reduction and Growth Trust).

- يصاحب الهيكل الجديد إصلاحات في **حدود الاقتراض** المحددة للبلدان منخفضة الدخل بما يساعدها على مواجهة الاحتياجات التمويلية التي تفرضها الأزمة. وبوجه عام، يعادل تأثير هذه الإصلاحات زيادة بمقدار الضِعْف في حدود استخدام موارد الصندوق المحسوبة على أساس سنوي. وتتسق هذه السياسة مع قرار بزيادة حدود استخدام موارد الصندوق للبلدان الأعضاء الأخرى.

- تم ترشيد **الشرطية في برامج الصندوق** بهدف التركيز على الأهداف الأساسية. وتنطبق هذه المرونة على الإصلاحات الهيكلية بوجه خاص. ومن ثم لن تحتاج البلدان إلى السعي للحصول على إعفاء من التقيد بالشروط إذا لم تتمكن من استكمال تلك الإصلاحات في تاريخ محدد.

- هذا الهيكل الجديد لأدوات إقراض البلدان منخفضة الدخل يؤكد بقوة في كل هذه الأدوات على جهود **النمو والحد من الفقر**. وسوف تتضمن البرامج أهدافا محددة لحماية الإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذات الأولوية.

- اقترنت زيادة المساعدة المالية من الصندوق ببرامج تتضمن **مستويات أعلى من الإنفاق لصالح الفقراء** في غالبية البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد سمحت برامج الصندوق بمستويات عجز أكبر في المالية العامة، وكذلك بزيادة الإنفاق في أغلب الأحوال، بهدف مواجهة التحديات التي فرضتها أزمة أسعار الوقود والغذاء والأزمة المالية العالمية. كذلك تمكن الكثير من البرامج في الآونة الأخيرة من احتواء السياسات النقدية الأكثر توسعا ومستويات التضخم المستهدف الأكثر ارتفاعا.

وباعتماد هذه التدابير، أجرى الصندوق تحولا في طبيعة علاقاته مع البلدان منخفضة الدخل واستجاب على الفور إلى توافق الآراء الدولي حول كيفية التحرك لمواجهة الأزمة العالمية. ففي مارس ٢٠٠٩، عقد رئيس تنزانيا جاكايا كيكويتي ومدير عام الصندوق السيد دومينيك ستراوس-كان والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مؤتمرا في مدينة دار السلام لدراسة هذه القضايا. وتعهد الصندوق خلال المؤتمر بزيادة دعمه لإفريقيا بالمزيد من التمويل والمرونة والحوار المعزز بشأن السياسات، إلى جانب تعزيز صوت إفريقيا في الصندوق. وقد أحيطت قمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن في إبريل ٢٠٠٩ بأمر هذه الالتزامات، حيث طلب السيد ستراوس-كان من البلدان المانحة أيضا أن تعمل على تحقيق زيادة كبيرة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض الميسر.